http://uobabylon.edu.iq/media/press.aspx?mid=49777

جامعة بابل تقيم ندوة عن تحديات الاقتصاد العراقي

أقامت جامعة بابل ندوة اقتصادية عن (الاقتصاد العراقي .. انجازات وتحديات)، قدمها عدد من خبراء الاقتصاد، بحضور رئيس جامعة بابل الأستاذ الدكتور عادل هادي البغدادي، والمساعد الإداري الأستاذ الدكتور أحمد خليل الحسيني، وعدد من عمداء الكليات، والباحثين الاقتصاديين.ودعا خبراء الاقتصاد إلى ضرورة إجراء إصلاحات حقيقية في الاقتصاد العراقي وتفعيل القرار السياسي في هذا الشأن، وتنفيذ برامج تساهم في حركة التنمية الاقتصادية، وإصلاح التشريعات التي من شأنها دفع الاقتصاد إلى الأمام .
وبين الدكتور أحمد الحسيني معضلة اعتماد العراق على إيرادات النفط التي شهدت تذبذبا في الأسعار، مما نتج عن عجز في الموازنات المالية السنوية، مشيرا إلى أن موازنة هذا العام بلغت 91 مليار دولار بعجز مالي وصل إلى 19 مليار دولار بدين إجمالي وصل إلى 132 مليار دولار وبإنتاج نفطي وصل 4 مليون و750 الف برميل يوميا .

nbsp;   &
;

وواصل الحسيني حديثه بعرض إحصائيات بهذا الشأن، موضحا أن معدل البطالة في العراق بلغ 8،14 % من عدد السكان البالغ عددهم 37 مليون نسمة بنسبة فقر سجلت عام 2017 تصل إلى 35 % . وتحدث الخبير الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية عن وضع العراق الاقتصادي، منتقدا سياسة الدولة في مجال الاقتصاد باعتمادها على الاقتصاد الريعي، وانفصال الإنتاج عن التوزيع وإهمال الزراعة والصناعة وهجرة الموارد البشرية الكفوءة، داعيا إلى أهمية التحام قطاعات الدولة مع السوق والقطاع الخاص لبناء بنى تحتية .وأشار مظهر إلى حجم أعداد الموظفين في جسم الدولة العراقية الذين بلغ تعدادهم 4 ملايين ونصف المليون يغطون 1200 خدمة . وقدم مظهر خطة من أربعة محاور لبناء هيكلة الاقتصاد العراقي، منها خلق السوق عن طريق تأسيس شركات، وتمويل السوق من المصارف بتسهيل عمليات التسليف والإقراض وضمان حقوق التقاعد وأجور الموظفين . وبين الخبير الاقتصادي الدكتور كمال البصري أسباب تعثر التنمية الاقتصادية في العراق، ملمحا إلى مقوماتها من رأس مال اقتصادي وآخر بشري، وأسباب المشكلة في الرأس المال الاجتماعي وضعف تطبيقات الاستراتيجيات التنموية المقرة من قبل بعض الوزارات، مشيرا إلى أن الرأس المال الاجتماعي لابد أن يعتمد على قيم تحترم الآخر، وتسهم في وضع شركاء، كما إن قدرة رأس المال السياسي في إدارة الحكم واحترام المواطن .وتطرق البصري إلى أسباب ضعف الأداء الحكومي في العراق، مشيرا إلى أن مقومات الأداء الرشيد التي تسهم في الارتقاء بالأداء الحكومي، وهي الشفافية التي عدها المفتاح السحري للإصلاحات، داعيا إلى تطبيق المعايير المحلية في الشفافية، خاصة أن نسبة تطبيقها في العراق وصلت إلى 4%، وأكد البصري على ضرورة سيادة القانون في العراق، لأنه أحد مقومات الإصلاح، فضلا عن إصلاح منظومة التشريعات وجعلها أقل تعقيدا لدرء أشكال الفساد من النفاد إليها، وتابع البصري شرح مقومات الحكم الرشيد في الأداء الحكومي، ومنها أيضا تطبيق مبدأ مساءلة المسؤول عن الأداء في عمله، لأنها مؤشر مهم في تطبيق الديمقراطية وتسهم في زيادة الكفاءة الحكومية .

عماد الزاملي